رؤى ومداخل لمعالجة
ظاهرة تأخر سن الزواج في الجزائر
(منهاجية، نقدية، استشرافية)

نبيل كريبش
جامعة الحاج لخضر –باتنة–

مقدمة:

إن تعدد المناهج أو المداخل المستخدمة في معالجة أوضاع الشباب ومشاكله الاجتماعية والسلوكية، وتأثرها بمختلف أنماط أساليب التفكير والإيديولوجيا والقيم والأدوار التي تؤمن وتقوم بها مختلف التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة، يجعل من الضروري بمكان التركيز عند دراسة ظاهرة تأخر سن الزواج في الجزائر، كظاهرة معقدة ومتشعبة، من حيث إشكالات المفهوم والمنهج والحل وما تفرزه من ظواهر انحرافية سلوكية وأخلاقية تضر بالفرد والمجتمع على حد سواء، على المداخل والاتجاهات المعاصرة لإدارة الخدمة الاجتماعية للفرد والجماعة سلوكيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا، في ظل المعوقات المختلفة الموضوعية والموروثة للظاهرة محل الدراسة والمتطلبات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة التي تجعل من عامل ارتفاع سن الزواج كأحد العوامل الإيجابية في مؤشرات التنمية البشرية.

وعليه، فالورقة تحاول من خلال محاورها المختلفة التركيز على مختلف الرؤى والمداخل (المنهاجية، النقدية، الاستشرافية) الملائمة لمعالجة الظاهرة بشكل عقلاني موضوعي–محايد، وذلك بالاعتماد على التحليل النقدي–الاستشرافي لأسبابها وآثارها وسبل معالجتها. حيث تعددت التفسيرات بشأنها كحالة مرضية لها آثارها التدميرية على الفرد والمجتمع، تندرج ضمن علاقات الفعل والفعل المضاد (غير عقلاني)، تشير إلى أزمات العلاقة بين الدولة والمواطن واهتزاز نظام

القيم في المجتمع؛ أي كصورة من صور أزمات: الحضارة، الهوية، التغلغل والمشاركة، وسوء التوزيع للموارد والقيم في المجتمع.

الأمر الذي يجعلها تعبّر عن نوع من الارتداد والتطرف والغلوّ والتعصب والإحباط، بل ومحاولة للانقلاب على قيم المجتمع وأعرافه الفكرية والسلوكية، كنتيجة لسياسات الاستبعاد والتهميش والإقصاء والاحتكار، وضعف دور كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمعارضة والإعلام، فضلا عن انتشار القيم الانهزامية وعدم الاهتمام بمراكز البحث والفكر، وتغييب قيم الحكمة والحوار والإقناع والشورى والديمقراطية والعدالة في التعامل مع القضايا والمشاكل الاجتماعية المختلفة.

مداخل الدراسة: تعتمد الورقة على ثلاثة مداخل كبرى هامة:

- **المدخل الاقتصادي:** الذي يهدف إلى إعادة النظر في فلسفة الخيارات التنموية الاقتصادية المعتمدة.
- **المدخل البنائي-الاجتماعي:** الذي يركز على العوامل الذاتية والموضوعية، السلوكية والبنائية لتفسير الظاهرة محل الدراسة.
- **المدخل التحديثي:** الذي يساعد على تقديم إطار تحليلي شامل لواقع وآفاق الظاهرة من منظور مؤشرات التنمية البشرية ومناهج إدارة الخدمة الاجتماعية المعاصرة.

وذلك وفقا **للرؤى التحليلية** التالية:

- **الرؤية الأولى:** المقاربة المنهاجية.
- **الرؤية الثانية:** المنظور النقدي لتحليل الظاهرة.
- **الرؤية الثالثة:** المنظور الاستشرافي لاحتواء الظاهرة.

أهمية الورقة: تسعى الورقة إلى التأكيد على أهمية:

- تصحيح المفاهيم الخاطئة بشأن الزواج، مقاصده، ضروراته....
- التوعية بحجم الظاهرة ومخاطرها.
- الرعاية الاجتماعية للشباب من قبل الدولة والمجتمع.
- بناء الفرد وإعداده لمواجهة تحديات العصر المختلفة.
- التنمية الروحية والنمو الوجداني للشباب وتأهيلهم الخلقي والعقلي والنفسي والاجتماعي.

الرؤية الأولى: المقاربة المنهاجية

لا شك أن المعالجة الهادئة لمختلف أبعاد مشاكل ظاهرة تأخر سن الزواج عند الشباب في الجزائر ومخاطرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، تحتاج إلى وضع مقاربة منهاجية عملية من شأنها إيجاد الأساليب الملائمة لفهم ودراسة الأسباب التي زرعتها في بيئتنا الاجتماعية والثقافية، وجعلتها تنمو وتتطور إلى ظاهرة مرضية تنذر بحدوث عواقب كثيرة.

وحتى يتم اعتماد معالجة صحيحة لها واحتوائها أو مواجهة تداعياتها بشكل عقلاني وموضوعي، يتطلب بادئ ذي بدء الاعتراف بالظاهرة كحقيقة واقعة لها آثارها السلبية وأسبابها الموضوعية والذاتية. وثانيا لا بد من التعامل معها بكل موضوعية وحياد، وتحليلها كحالة مرضية ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وتتسم بالانفعالية واللاعقلانية وقصور الرؤية.

وعليه، فإن أي تحليل عقلاني للظاهرة يحتاج إلى مناخ فكري ثقافي يقوم على خاصيتي العقل والمنهج النقدي البنّاء، ويأخذ بعين الاعتبار ثقافة العصر ومتطلباته الضرورية، حتى يمكن فهم الأمور وتقديرها بالشكل المناسب.

ومما لا شك فيه أن هذه الحالة المرضية اليوم هي مسؤولية الجميع أفرادا وجماعات ومؤسسات، تشير إلى أسلوب حياة أو اختيار أو اعتقاد ذهني فرضته الحاجة أو بعض الظروف. ارتبطت تفسيراتها أو مداخل تحليلها بعوامل سلوكية ونفسية واجتماعية واقتصادية وحضارية لها تأثيرات وأبعاد متنوعة على الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء ، خاصة في ظل الاتجاهات المعاصرة لإدارة الخدمة الاجتماعية التي تعتمد على برامج ومناهج حديثة تقوم على الإشراف والاتصال والتقويم واستثمار الطاقات البشرية ومواجهة مشاكل الشباب وتحقيق الأمن الاجتماعي بوسائل ومناهج مختلفة. مادام أن الرعاية الاجتماعية أصبحت تهدف اليوم إلى تأمين الحياة الكريمة للأفراد والجماعات وتساهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والتواصل بين الأجيال.

كما أن المعالجة السليمة للظاهرة ينبغي أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار مختلف المعوقات والسلوكات الموضوعية والموروثة ذات العلاقة بها، كفشل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب الديمقراطية ومدى الاهتمام بقدرات الإنسان والتوزيع العادل للثروة في الحاضر والمستقبل، أي المعالجة من منظور المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تضمن الحق في التعليم والمعيشة الملائمة والسن والصحة والأجر والعمل والإجازة والخدمات ومن دون أي تمييز.

وهو ما يعني أن الاهتمام بقيمة الفرد وكرامته تعتبر من أهم مجالات الخدمة الاجتماعية التي تتطلب تجسيد قيم العدالة والتسامح والرفاهية للشباب وتنمية شعورهم بالمسؤولية وتوجيه قدراتهم وميولاتهم بالشكل الذي ينسجم مع احتياجاتهم وإمكانياتهم التنموية وطموحاتهم المستقبلية.

لقد أصبحت الرعاية الاجتماعية الحديثة، حق من حقوق المواطنة وضرورة أخلاقية وإنسانية تقتضيها متطلبات التأمين الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، بل وضرورات الثقة بين الدولة والمواطن وتجسيد الديمقراطية وحكم القانون.

وعليه أصبح عامل معدل ارتفاع سن الزواج اليوم كأحد المؤشرات الإيجابية في اتجاهات التنمية البشرية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الخصوبة وتوفير الرعاية الملائمة من قبل الدولة والمجتمع، لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للشباب وتهذيب أنماط سلوكهم وأساليب فكرهم وعملهم.

وعموما لقد تنوعت المناهج والمداخل المعتمدة في معالجة الأوضاع الاجتماعية للشباب، وهي تختلف اليوم باختلاف الإيديولوجيات والقيم وأساليب التفكير المختلفة، بل وأصبحت تتأثر بأدوار كل من الأسرة والدولة والمدرسة والتشكيلات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة، وذلك بحسب طبيعة الظروف والأوضاع السائدة لكل مرحلة ولكل مجتمع.

إن تأهيل الشباب وإعداده لمواجهة التحديات المختلفة يقتضي بناء شخصية متوازنة خلقيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا، تحترم العادات والتقاليد، وتوفر الجهد والطاقة في تحقيق رفاهية المجتمع، وتتحلى بالثقة وروح الإبداع وتحمل المسؤولية تجاه الذات أولا والمجتمع ثانيا، و ذلك بما يمكّن من تحقيق الأمن الاجتماعي والحفاظ على الهوية الاجتماعية.

على الصعيد العربي لقد ارتبطت الظاهرة محل الدراسة بالعديد من الظواهر، كظاهرة العنوسة التي بلغت أكثر من 35 مليون (حوالي 60 % في الجزائر)، وتزايد عدد الإناث على حساب عدد الذكور، مما يعبر عن حجم الأضرار النفسية والاجتماعية والتي تعاني منها نسبة معتبرة من المجتمع العربي، حيث أصبحت تعبر عن نوع من الارتداد أو العزوف عن القيم أو العادات والتقاليد، وهو ما يجعلها بطبيعة الحال تحتاج إلى إطار تحليلي نقدي شامل لطبيعتها ومشاكلها وآثارها وانعكاساتها.

وبناء على ذلك يمكن القول أن تحليل الظاهرة يرتبط بالعديد من الأسباب يمكن تصنيفها إلى مجموعة من الاتجاهات كما يلي:

- **اتجاه** يركز على مختلف المعوقات الموضوعية والموروثة، التي ترتبط بالمجتمع والدولة والأفراد، كإخفاق النظام السياسي في تحقيق التنمية، واعتبار الظاهرة صورة من صور الرفض أو الإخفاق التي أصبح يعاني منها الشباب في ظل فشل سياسات التنمية والتغيير، وانتشار أزمات الشرعية والهوية والمشاركة والتوجيه وضعف الاتصال والمعارضة الفساد والعجز في إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، كحالة من حالات الإحباط الاجتماعي والنفسي وعدم القدرة على الإشباع الذاتي والاجتماعي.
- **اتجاه** يركز على إشكاليات المفهوم والمعنى والحل، تشير إلى حالة من التغيير في الاتجاه المعرفي والقيمي السائد، وترتبط بإشكالات تعريف الذات والهوية والانتماء، وتهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع والاغتراب عنه بمعارف وقيم جديدة كنوع من أنواع التطرف والارتداد والتعصب، ونتيجة من نتائج

سياسات الاستبعاد والتهميش والإقصاء والاحتكار. وربما نوع من أنواع المعارضة السلمية أو الصامتة للأوضاع القائمة، واتجاه يرغب في الانقلاب عن قيم المجتمع وأعرافه الفكرية والسلوكية لغياب الوازع الديني أو ضعفه، والشعور بخيبة الأمل وضيق الأفق، وغياب الأساليب الملائمة في التعامل معها بسبب التقليل أو التهوين من شأنها. قد ترتبط باتجاهات معادية لمقومات الهوية الوطنية وثوابتها وانعدام التمسك بقيم الحكمة والحوار والالتزام بالأخلاق والدين والشورى مقابل انتشار القيم الانهزامية وعدم التضامن أو التواصل بين الأجيال.

وعلى العموم فإن اتجاهات التحليل تدور حول اتجاهين رئيسيين هما:

- **اتجاه تقليدي** يركز على فكرة الاستهداف الحضاري لقوة المجتمع وتماسكه وتوازنه وهي الشباب.
- **واتجاه حديث** يركز على مشاكل غياب النهج الديمقراطي وانتشار مظاهر الاحتقان الاجتماعي وإهدار الحريات والحقوق العامة وضعف خيارات التنمية والاستثمار وعدم إشباع الحاجات...

الأمر الذي يجعل مداخل التحليل تتوزع حول:

- **المدخل السلوكي-الحداثي:** الذي يركز على الانحرافات السلوكية والأخلاقية في المجتمع وعلاقة ذلك بسياسات التنمية والتحديث.
- **المدخل الاقتصادي:** الذي يهتم بخيارات الفلسفة الاقتصادية والتنموية ومشاكلها المتنوعة.
- **المدخل الاجتماعي-البنائي:** الذي يركز على البناء الاجتماعي وعوامله الذاتية والموضوعية لتفسير الظاهرة.

وتأسيسا على ذلك يصبح التعامل العقلاني مع الظاهرة في حاجة ماسة إلى تصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وتفعيل البرامج الدينية والثقافية، وإشراك المختصين والخبراء في مناقشتها وتحديد أبعادها، فضلا عن ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والأسرة والمسجد والمدرسة والإعلام، خاصة في توضيح مخاطرها وإحياء روح الأخلاق والقيم الأصيلة وتيسير ظروف الزواج مادام أن المشكلة تعود إلى أسباب كثيرة ومتنوعة منها:

- عدم الرغبة في تحمل المسؤولية وتقييد الحرية الشخصية،
- الخوف من المستقبل والإحباط وفقدان الأمل بشأنه،
- انعدام الثقة بين الشباب بسبب تعدد العلاقات والصداقات الغير شرعية،
- البحث عن الشريك المثالي وفارس الأحلام،
- الهجرة، البطالة، الفقر، السكن، الفساد الأخلاقي...

ففي تحليل طبيعة ذهنية الإنسان العربي يذهب البعض إلى ربط مصير المجتمع العربي بمدى قدرته على التغلب على النظام الأبوي، الذي يستند إلى الشخصانية والفردانية واللامؤسسية والنزعة السلطوية التي تفرض

التبعية والخضوع والإكراه، فضلا عن ضعف الشعور الاجتماعي، وتغليب العاطفة وتقديس المصلحة الشخصية، والرجولة، وتبرير الهزيمة، ولوم الآخر، وإخفاء الحقيقة...

الأمر الذي يجعل العقل أو الثقافة العربية ترتبط من حيث مستوى التكوين ودرجة البنية وأثر الخطاب بمخيال اجتماعي، يتسم حسب البعض بمجموعة من الخصائص منها: الاهتمام بالمسائل الهامشية، وسيطرة التقاليد على المناهج والتفكير والممارسة، وغياب الثقافة الديمقراطية المسؤولة التي تمكّن من استيعاب الواقع الاجتماعي والتاريخي والنفسي للمجتمع[1].

وهو ما يجعل التغيير يرتبط أولا وقبل كل شيء بتغيير القيم وفهم الواقع واعتماد التفكير المنطقي لنشر الأفكار الصحيحة والسليمة.

الرؤية الثانية: المنظور النقدي لتحليل الظاهرة

من التحليل السابق، يلاحظ أن القيم الجديدة تتطلب أرضا خصبة بإمكانها ملأ الفراغ الوجداني والعقلي الذي يعاني منه الشباب وتنمية ثقافته العامة، مما يخدم الانسجام والتوافق مع المبادئ والقيم الأصيلة التي تنبذ الغلو والتطرف والتعصب وتضمن التوازن والاعتدال والتفسير النقدي البنّاء، مصداقا لقوله تعالى:" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، الرعد: 11.

فالتحليل السليم يقتضي التعامل مع التراكمات الحضارية والتاريخية التي تتحكم في سلوكنا ومشاعرنا، بعيدا عن أي مزاجية للتصور وتبرير للواقع وهدم للعقل وتغييب للآخر[2].

فالبعد النفسي والثقافي يستلزم التغيير العميق لذهنية الإنسان ودوره في مواجهة أسباب التخلف والتدهور أو العجز في عمليات التدبير والممارسة التي قد تعترض الفرد والمجتمع. أي لا بد من نقد ذاتي يقوم على مبدأ المراجعة والتقويم التي تمكن من السيطرة على المصير. وإيجاد أساليب الحل وطرق النجاة على مستوى الحركة والتكوين. فالوطن العربي الذي يمثل عدد سكانه حوالي 5% من سكان العالم لا يزال يعاني من محدودية نسبة التبادل البيني وانحسار جهود التكامل وتعثر الإصلاحات الجزئية، بالرغم من تميزه بارتفاع معدلات النمو البشرية خاصة بالنسبة للأطفال والشباب (ثلث سكانه من الفئة العمرية 15–29 سنة)، ولكن محدودية البدائل المطروحة وغياب الاستراتيجيات المستقبلية التي تجعل من الشباب الأداة والقاعدة في تفعيل المسار الاجتماعي القائم على نشر الثقافة الجمعوية التضامنية وأخلقة الحياة الاجتماعية بمبادئ المساواة والعدالة وتقدير الصالح العام، وذلك بمواجهة العقل الانهزامي أولا الذي يضعف الإحساس بالإنسانية والمسؤولية كفرد وكجماعة، وثانيا بالاهتمام بالتكوين المعرفي وخلق وعي إيجابي يساهم في صياغة السياسات والقرارات ويوجه النقد والاقتراحات، مادام أن الأزمة أزمتان: فكرية وواقعية، معرفية ووجدانية، تعليمية وتربوية، روحية ومادية، نظرية وتطبيقية.

فالمنطق العقلاني يقتضي بناء منهج ملائم للتعامل معها و"منهجية القرآن هي حل لـ"إشكاليات العلم المعاصر" ... وأن معالجة أية أزمة من أزمات امتنا والعالم –اليوم– لابد أن يتم من داخل البنائية القرآنية... ثم من منهاجية السنة النبوية الكلية في الفهم والبيان والتطبيق[3]" لقوله تعالى:" أدع إلى سبيل ربك بالحكمة

والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"، النحل: 125، وقوله أيضا: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"، آل عمران: 110.

لقد خلق الله الإنسان كامل المسؤولية لقوله تعالى: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت"، البقرة: 286، ويعتبر الزواج في الإسلام عبادة وسنة من سنن النبوة لقوله تعالى:" ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية"، الرعد: 28، وهو مطلوب متى توافرت القدرة عليه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أعض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء".

وإذا كانت مسببات ذرائع الفساد تتمثل في مظاهر الخلوة والاختلاط والتبرج وعدم العفة... فإن موانع الإقبال على الزواج لدى الشباب تعود حسب محمد الغزالي إلى الحرية الواسعة في الفكر والقول والسلوك الخاص ونبذ حياة الأسرة والركون إلى المخاللة والمخادنة والبحث عن اللذة المتجددة، مما يؤدي إلى انتشار العديد من السلبيات على مستوى الفرد والمجتمع والدولة، حيث قلة النسل وتناقص عدد السكان وضعف الأمة وانهيار الأخلاق وانحلال روابط المجتمع، بالرغم من أن الدولة من واجبها حسبه العناية بإنشاء الأسر وحياطتها وتأمين العفة والخبز لها وتحديد المهور ومحو شارات التبرج وأسباب الإغراء[4].

وإذا كان الزواج عاملا هاما للاستقرار النفسي والاجتماعي وضمان التواصل بين الأجيال لقوله تعالى:" ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"، الروم: 21، فإن آثار الاختلاط تعود حسب محمد قطب في كتابه: "مذاهب فكرية معاصرة" إلى العلاقات الخاصة والصداقات غير الشرعية، وقلة الحياء والأدب، والانسلاخ عن العادات والتقاليد وقيود الدين والأخلاق، وانتشار وسائل الإغراء، وإهدار كرامة المرأة وتعطيل طاقتها في رعاية الأسرة وتربية النشء وغيرها[5].

وهو ما يعني أن الاهتمام بالوازع الديني والأخلاقي وكل ما يتعلق بقضايا الشباب ومسؤوليته تجاه ذاته ومجتمعه، بإمكانه أن يساهم في بلورة الكثير من السلوكيات والأفكار النيرة التي تعيد الأمل في إحياء القيم الأصيلة وبعث روح المسؤولية الواعية.

إن المعوقات الموضوعية والموروثة للظاهرة تكمن بصورة أساسية في عوامل غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان وضعف خيارات التنمية البشرية المستدامة، حيث تركز استراتيجيات التنمية المستدامة اليوم على بناء الإنسان وتعزيز قدراته وطاقاته التنموية والإبداعية وضمان حقه في التنمية بصورة دائمة ومستمرة في الحاضر والمستقبل.

وعليه نجد اتجاهات دليل التنمية البشرية تركز على قضايا الصحة والخدمات العامة والإنفاق والتعليم العام، كأساس لمعالجة المشاكل الاجتماعية وإعادة التأهيل الاجتماعي. فاحترام حقوق الإنسان والإيمان بقيمة الفرد وكرامته أصبح شرطا ضروريا لتأمين تنمية بشرية مستدامة.

وحول واقع أوضاع الشباب العربي الصحية والتعليمية والاجتماعية يمكن الإشارة بصفة عامة إلى غياب البيانات الدقيقة حول مشاكل الأمية، والتسرب المدرسي، والبطالة، والعمالة، ومشاكل زواج الأقارب، وحالات الطلاق والعنوسة (تبلغ في الكويت والبحرين وقطر والإمارات 35 %)، ووفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة، وآفات المخدرات والبغاء والاختطاف والاغتصاب والأمراض الجنسية (12 مليون في الشرق الأوسط بما فيها إيران وتركيا)[6]، وهو ما يمثل عقبة كبيرة أمام التحليل العلمي الدقيق، ويدعو إلى المزيد من الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية الفكرية والميدانية التي تساعد على جمع المعلومات والبيانات وتفسيرها.

وبالرغم من غياب الدراسات المسحية حول البرامج والمشروعات المقدمة للشباب العربي، يشير تقرير منظمة العمل الدولية الذي يحمل عنوان "النساء في أسواق العمل: قياس التقدم وتحديد التحديات" أن نسبة المرأة في القوة العاملة تتراوح بين 50.2 % و 1.7 % في عامي 1980 و2008 على التوالي، في مقابل 82% و77.7% عند الرجال، كما بلغ معدل البطالة في صفوف النساء على المستوى العالمي 6 % عام 2007، و7% عام 2009 بالمقارنة مع 5.5% و6.3 % للرجال[7].

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2009 يعتبر الإنسان الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، وبواسطة الأمن الإنساني يمكن مواجهة المخاطر التي تهدد حياة الإنسان وسبل معيشته وكرامته. والوطن العربي الذي يعاني من العديد من المشاكل والظواهر كالتوسع الحضري (55%)، والحضور الشبابي (أكثر من 60 % لا يتعدى عمرهم 25 عاما)، وندرة الموارد المائية، والتصحر، والتغيرات المناخية، ومشاكل الهوية والتنوع والمواطنة والتمثيل والمشاركة والتمييز ضد المرأة، وزواج القصّر، والحمل المبكر، وجرائم الشرف، والاغتصاب، والثقافة الذكورية، والعمل القسري للأطفال والنساء، واللاجئين (7.5 مليون لاجئ)، وضعف الأداء الاقتصادي، والبطالة (14.4%) حيث ينبغي توفير حوالي 51 مليون فرصة عمل جديدة عام 2020، وضعف القطاعين العام والخاص، وانتشار الفقر، وسوء التغذية، والأمراض، والاحتلال والتدخل العسكري[8].

وبخصوص الجزائر يعتبر الشباب كما جاء في كلمة رئيس الجمهورية في المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب العربي المنعقد بالجزائر يوم 17/15/ نوفمبر 2009، "القوة الحية والفاعلة للأمة التي تؤمن لها الاستمرار وتوفر لها مقومات البناء والنماء"، والعناية به أصبحت واجبة لمواجهة مشاكل النمو في المنطقة العربية المتمثلة في ظواهر النمو الديمغرافي المتزايد، والاحتياجات الاجتماعية الجديدة، وضعف التأهيل، والاستجابة للغذاء والتعليم والصحة، والسكن، والتنشئة الجيدة، والإصلاح الإداري... بالرغم من المقدرات المادية والبشرية التي يتمتع بها الوطن العربي.

فالوطن العربي حسب ما جاء في الخطاب في حاجة إلى خطة "واضحة المعالم سليمة المنهج ترتكز ليس فقط على معطيات الحاضر، بل على دراسات استشرافية وبحوث ميدانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية". وترتبط الإصلاحات الجارية في الجزائر بالرغبة في فتح المجال أمام الاستثمار المنتج وخلق مناصب شغل وإعادة البناء والتعمير وإنجاز المشاريع لتوسيع البنية التحتية وإنجاز مليون سكن ووضع برامج

وآليات لمحاربة البطالة وترقية التشغيل لفائدة الشباب، حيث تشير الإحصائيات إلى استحداث حوالي 125000 مؤسسة مصغرة بين 1999 إلى غاية سبتمبر 2009 ، أسفرت على 350000 منصب عمل مباشر من قبل جهازي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وتم تقليص نسبة البطالة خلال الحقبة 1999 – 2008 بإنشاء أكثر من 6 ملايين منصب شغل ما أدى إلى انخفاضها من حوالي 30% عام 1999 إلى 11.3 % عام 2008[9].

وتذهب بعض الإحصائيات إلى تحديد عدد العزوبية في الجزائر بثلثي عدد السكان الإجمالي، وتحديد معدل سن الزواج عند الرجال بـ 31.3 سنة، و27.6 عند النساء. وتبلغ نسبة الشباب أقل من 15 سنة 30.8%، أما نسبة الشباب الذي يتراوح سنه بين 15–59 سنة فقدّرت بـ 64% ويختلف معدل الخصوبة من منطقة لأخرى[10].

وحسب إحصائيات تقرير التنمية الإنسانية العربي، بلغت نسبة نقص التغذية بين السكان في عام 2002–2004 حوالي 4%، أما العدد التقديري للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة قد بلغ عام 2007 حوالي 21 ألف مصاب حسب منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة لعام 2008.

ومن جهة أخرى قدّرت إحصائيات منظمة العمل العربية المعدل السنوي للسكان في عام 2015 بـ 1.50% ونسبة السكان أقل من 15 سنة بـ 26.70% وذلك أقل من سنة 2005 التي بلغت فيها نسبة المعدل السنوي للسكان 2.40% و69.60% بالنسبة لعدد السكان أقل من 15 سنة. وهو ما يشير إلى التأثيرات السلبية التي أفرزتها ظاهرة تأخر أو تأجيل الزواج عند الشباب الجزائري في السنوات الأخيرة.

الرؤية الثالثة: المنظور الاستشرافي لاحتواء الظاهرة

لا شك أن الشباب هو العمود الفقري لنهضة المجتمع وتطوره، وعلى أساسه يتم بناء استراتيجية مستقبلية لمعالجة واحتواء مختلف المشاكل والتحديات التي قد تواجه الأمة في حاضرها أو مستقبلها.

وعليه فإن أية معالجة عقلانية لهذه الظاهرة ينبغي أن تضمن العودة إلى المسار الصحيح الذي يفرض الإصلاح والتقويم وإعادة البناء والتشكيل للذات والآخر، كمدخل أساسي في تنمية وتجسيد ضرورات الابتعاد عن الممارسات المنحرفة وزرع قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتأمين الحاجات الأساسية للمواطن وعدم إقصائه وتهميشه.

فلا يمكن أن نتعامل معها كسلوك فردي أو حالة انحرافية مجردة، وإنما كظاهرة لها مسبباتها الذاتية والموضوعية وسماتها السلوكية والاجتماعية، ترتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية وتتطلب الاستفادة من التجارب التاريخية السابقة، حيث ينبغي أن توفر المعالجة الثقافية لها بيئة فكرية تضمن توفير النهج النقدي البناء في التعامل مع مسبباتها وآثارها وأساليب حلها بالمناهج والطرق العلمية والدينية والتربوية.

كما أن ارتباطها بأزمات الحضارة والهوية والشرعية ونظام القيم وضعف الوازع الديني والأخلاقي وفشل سياسات التنمية والتحديث، يجعل من الضروري بمكان تحديد الإطار الاستراتيجي الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الغايات والوسائل المثلى في معالجتها وينظر إلى المستقبل بمعطيات الحاضر وأدواته الحقيقية.

وأول المخارج لهذه المعضلة، ضرورة البحث في أسباب العلل وكيفية التقليل من آثارها وعدم التسرع في التعميم والقياس والخلط بين الأسباب والنتائج. أي لا بد من دراسة تقييمية جادة للواقع المعاش تمكن من وضع دراسة مستقبلية صادقة له، تأخذ بعين الاهتمام مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، وتحمل بمحمل الجد مسائل العدالة والتضامن والانسجام الاجتماعي، ودعن تشغيل الشباب، وتحقيق التوعية العامة بالمشكلة وآثارها السلبية التي يجب أن تشتمل هي الأخرى على قضايا كثيرة منها:

- التكوين الأسري السليم (تعليم الثقافة الأسرية).
- الاهتمام بوسائل العفاف.
- تعليم الآداب الإسلامية.
- احترام العادات والتقاليد والاعتزاز بها.
- عدم التقليد.
- التربية النفسية التي تضمن الثقة بالذات ومحاسبتها.
- فهم الدين وتدبر القرآن الكريم.
- دعم وتحفيز عمليات الزواج وتيسيرها.
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية الفكرية والميدانية.

إن العقل الذي هو نتاج مبادئ وقواعد ثقافية[11]، في حاجة إلى تنميته بثقافة ديمقراطية مسؤولة قادرة على استيعاب الواقع بالأفكار والأخلاق النيّرة، وليس بتراكمات الثقافة الأبوية والذكورية الموروثة التي تؤثر على معايير الانسجام والتوافق مع المبادئ العامة التي يزخر بها تراثنا العربي والإسلامي.

فالتناقض القائم ينبغي أن يكشف على صعيد النظرية أو على صعيد التطبيق، ولا بد أن نواكب الحاضر بقدر التطلع إلى المستقبل بتصور أفقي يحرك قوى المجتمع ويضمن حيويتها بالتنشئة والتفكير والسلوك السليم. والنهضة الاجتماعية والحضارية لأي مجتمع لا تكون إلا برعاية شؤون الشباب وترقية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا توجيه جهودهم وطاقتهم من أجل تغيير الأوضاع وبلوغ مجتمع التحديث والعصرنة.

وإذا كانت الأزمة علامة إيجابية في امتلاك الشعور بضرورة التحرك نحو حياة أو واقع أفضل، فإن أزمة تأخر سن الزواج لدى الشباب في الجزائر، يجب التعامل معها بشعور إيجابي وإرادة واعية تنطلق من روح التعامل العميق مع تناقضاتها أولا واتجاهاتها التربوية والتعليمية والمجتمعية ثانيا، سواء عندما يتعلق الامر بطرح برامج وسياسات بشأن معالجتها في المستقبل أو في إطار مناقشتها وتحليلها وتحديد ورصد مؤشراتها ومعلوماتها حتى يمكن تحديد رؤيتها العلاجية الملائمة، بإصلاح اختلالاتها واستئصال مسبباتها.

إن الرؤية المستقبلية المستنيرة في معالجتها ينبغي أن لا تستبعد إجراء تعديلات على مستوى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وكل ما له صلة بمتطلبات تحسين مستوى نوعية الحياة وتحقيق التنمية الشاملة، ببدائل إيجابية وأكثر تفاؤلية، تتمتع بنظرة استراتيجية ثاقبة في تفسير المجتمع والذات. خاصة فيما يتعلق بإعادة تشكيل نمط العلاقات الإنسانية والاجتماعية وتحرير الإنسان وسبل نهضته الحضارية الشاملة.

إن البحث عن البدائل أو أدوات التحليل الملائمة لمعالجة المشكلة واحتواء آثارها ومسبباتها، ينبغي أن يرتكز على جهود نخبة فكرية وسياسية تؤمن بالإبداع والعمل الجماعي والمؤسسي في مواجهة آفات التغريب والمسخ الحضاري، وتسليح الذات بقيم التضامن والتكافل الاجتماعي وتفعيل ثقافة المشاركة والانتماء والحوار... إلخ.

لقد احتلت الجزائر على سبيل المثال المرتبة الخامسة في مؤشر الديمقراطية على المستوى العربي لعامي 2009–2010 برصيد 570 نقطة بعد كل من الأردن والمغرب ومصر ولبنان، حيث اعتمد المؤشر على أربعة مبادئ أساسية تتعلق بالمؤسسات العامة القوية والمسؤولة، ومدى احترام حقوق الإنسان وحرياته المختلفة، بالإضافة إلى مسألتي تطبيق حكم القانون وتجسيد العدالة الاجتماعية.

كما ربط العديد من المختصين موانع الزواج لدى الشباب في الجزائر بالعديد من الظواهر منها: ظاهرة المغالاة في المهور التي وصلت في بعض المناطق 100 مليون سنتيم، فضلا عن عمليات الإسراف والتبذير المصاحبة لإعداد حفلات الزواج وطرق تنظيمها بالتوازي مع مشكلات العمل والسكن وإكمال الدراسة...

الأمر الذي دفع بالبعض إلى اقتراح حلول من شأنها التخفيف من حدة اعبائه، كإنشاء صندوق وطني للزواج وتدعيمه بأموال الزكاة وتبرعات المواطنين وتخفيف المهور وعدم المبالغة والتبذير في نفقات الزواج.[12]

الخاتمة:

مما سبق نخلص إلى أن مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب في الجزائر أو في غيرها من البدان العربية الاخرى، ترتبط بقضايا التنشئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ومدى القدرة في بناء فرد قادر على التواصل الاجتماعي مع غيره، وتهيئة الظروف له للقيام بدوره كمواطن مسؤول في حاجة إلى تربية وإعداد روحي وعقلي لضمان تنشئة دينية وخلقية مستنيرة خالية من التعصب والغلو وعدم الاكتراث أو المبالاة.

كما أن قواعد المجتمع الديمقراطي العادل تحتاج إلى ضمان المساواة في الحقوق والواجبات وتطوير العمل الجماعي والمؤسسي، الذي يساهم في نمو وعي الأفراد وتجنيدهم لمواكبة التطورات الجديدة. فبالشباب يمكن أن نبني مجتمعا متقدما ومزدهرا، وهو قوة الأمة ومستقبلها.

المراجع والهوامش:

(1) بشير محمد الخضرا، النمط النبوي–الخليفي في القيادة السياسية العربية.. الديمقراطية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 503 وما بعدها.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 42.

(3) طه جابر العلواني، "الإسلام والتعايش السلمي مع الآخر"، في: السيد يسين (وآخرون)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مصر: دار السلام، 2004، ص 257–258.

(4) محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الجزائر: دار الهناء، (د.س.ط)، ص 106–128.

(5) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، القاهرة: دار الشروق، 1993، ص 145 وما بعدها.

(6) أنظر/ كتاب: حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة، تحرير: علاء أبو زيد، في موقع منظمة المراة العربية: www.arabwomen.org.net

(7) أنظر/ منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي العربي: www.Ilo.org

(8) أنظر/ تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2009، "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، PNUD، المكتب الإقليمي العربي.

(9) أنظر/ كلمة رئيس الجمهورية في موقع منظمة العمل العربية بمناسبة انعقاد المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب في الجزائر بتاريخ 17/15/ نوفمبر 2009.

(10) أنظر/ فائقة مجاهدة، "واقع المشاريع الصحية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، منظمة العمل العربية.

(11) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 509.

(12) أنظر/ جريدة الشروق اليومية، عدد 07 أفريل 2010.